

تحديد زمن السؤال يثقل على الطلبة امتحاناتهم



تحقيق: محمد إبراهيم

في موسم الامتحانات، جرت العادة أن تركز شكاوى الطلبة وأولياء الأمور، على صعوبة الأسئلة، أو غموض أجزاء امتحانية، أو خروج بعض التساؤلات عن نص المناهج أو الطرح المعتاد. ولكن مع امتحانات الفصل الدراسي الأول للعام الدراسي 2020-2021، التي انقضت منها أكثر من 85%، للطلبة في جميع مراحل التعليم، كان الأمر مختلفاً في الجوهر والمضمون، إذ لم تكن شكاوى الطلبة حول المحتوى الامتحاني، بقدر شكاوهم من إجراء تحديد زمن السؤال، ووصفته فئات الميدان بـ«التعجيز»، واعتبروا منع الطالب من مراجعة «إجاباته، إجراء «غير عادل».

خبراء أكدوا لـ«الخليج» أن من حق «التربية» قياس مهارات الطلبة، والاستفادة من النتائج، لضبط إيقاع المهارات للمتعلمين، وتمكين المعلمين من أدوات التعليم بالمهارات، وتحفظوا على تحديد زمن السؤال ومنع الطالب من مراجعة إجابته، معتبرين أنها إجراءات مبالغ فيها، موضحين أن تعليم الطلبة إدارة الوقت من الأفضل أن يكون في خلال

الدراسة، وليس في قاعات الامتحان.

يرى عدد من التربويين، أن تلك الإجراءات لا جدوى منها، وتشكل معوقات للطلبة خلال الامتحانات النهائية، وتؤثر في تركيز الطلبة وحالتهم النفسية، لاسيما أن وزارة التربية والتعليم أوجدت وسائل تقنية حديثة وإجراءات جديدة لتحكم قبضتها على الامتحانات في المدارس والمنازل.

أولياء الأمور والطلبة تسألوا عن أهمية هذا الإجراء، أمام الوسائل المستخدمة لمنع الإجابات الجماعية، فهناك متصفح مغلق طوال الامتحان، وانقطاع تام عن جميع المواقع خلال العملية الامتحانية، كاميرات مفتوحة، ومايك يعمل، ومراقبين في اللجان، وفرق رقابة تعمل على مدار الساعة «مباشرة وعن بعد»، مطالبين بإلغاء خاصتي تحديد زمن السؤال، وترك الفرصة للطلبة لإدارة وقت الامتحان بأنفسهم، وتمكينهم من مراجعة إجاباتهم التي تشكل ضرورة ملحة لهم قبل تسليم ورقة الامتحان.

«الخليج» تناقش مع الميدان التربوي بمختلف فئاته، أبرز مخرجات امتحانات الفصل الدراسي الأول، والتحديات التي واجهت الطلبة، ومطالبات أولياء الأمور، ومقترحات الخبراء والتربويين، لتجنب المعوقات التي تعكر صفو العملية الامتحانية.

مبهم يظله الغموض

البداية كانت طلبة الثاني عشر بمسارية «العام والمتقدم»، إذ أكد كل من، (محمد مراد، مرام ناصر، شروق صابر، حفصه سالم، خلود محمد، ليلي وائل، رقية محمد، ومرضى حسين) أن مستوى الأسئلة الامتحانية للمواد السابقة مرضي، وإن كان هناك البعض الذي كان مبهماً ويظله الغموض في بعض الامتحانات، ولكن المشكلة الأكبر والتحدي الذي يعتبر تعجيزياً فعلياً لجميع الطلبة، يكمن في تحديد زمن لكل سؤال، الأمر الذي يتلاعب بالحالة النفسية للطلاب، الذي يظل يلهث وراء السؤال في دقيقتين أو ثلاثة محاولاً الإجابة في الوقت المحدد.

وقالوا إن الأمر غاية في الصعوبة ويعوق معظم الطلبة من بلوغ الإجابة الصحيحة، مشيرين إلى التحدي الثاني الذي زاد الطين بلة، إذ سلب الطالب حق العودة للسؤال ومراجعة إجابته، وهنا الممتحنون مقيدون فعلياً بأسلوب وإجراءات تعجيزية في امتحانات تعد بالنسبة لهم مصيرية، مطالبين القائمين على وضع الامتحانات وآلياتها، إلغاء تلك الإجراءات، إذ إنها تشكل معوقات ولا فائدة منها في الامتحانات، لاسيما أن هناك وسائل وإجراءات كثيرة استخدمتها الوزارة لضبط العملية الامتحانية لجميع الطلبة في مراحل التعليم المختلفة.

حيرة وارتباك

حالة من الحيرة والارتباك تسود مجتمع أولياء الأمور، الذين عبروا عن عدم قدرتهم على تدريب أبنائهم على إدارة الوقت في الامتحان، وكيفية التعامل مع الأسئلة محددة المدة وفق المهارة المطلوبة، فضلاً عن مراجعة محتوى المادة المستهدفة، الذي يعد الأهم عند قدوم الامتحان.

وتسأل أولياء الأمور: (محسن مروان، وإيهاب زيادة، ومحمد طه، ومروة علي، وحمدة إلياس، ومنى زياد)، عن أهمية وجود إجراء تحديد زمن السؤال، وحرمان الطالب من حق مراجعة إجاباته؟، موضحين أن الكاميرات والميكروفونات كافية لمراقبة الممتحنين لاسيما مع وجود ملاحظ في كل قاعة امتحانية، وهناك المتصفح المغلق الذي لا يمكن الطلبة من التجول عبر الإنترنت، معتبرين إياها ضوابط كافية لتحكم العملية الامتحانية ولا فائدة من الإجراءات التي تعوق الطلبة وتعجزهم، مطالبين بإلغاء قيود زمن السؤال، ومنح الطلبة صلاحية مراجعة ما قدموه من إجابات.

مهارات الممتحن

وفي وقفة مع عدد من التربويين، أكدوا أن العملية الامتحانية تمتعت بالاستقرار، وفق إجراءات وقائية واحترازية مشددة، التزم الجميع بتطبيقها، فضلاً عن وسائل حديثة تم إدخالها لمراقبة الامتحانات عن كثب وعن بعد، موضحين أن هناك تفاوتاً في نوعية الأسئلة على مستوى المواد كافة، إذ جاء البعض في مستوى الطالب المتوسط، والبعض الآخر

يحاكي مهارات الممتحن، ويحتاج إلى مزيد من التركيز والتروي.

فيما يخص التحديات التي واجهت الطلبة، أوضحوا أنها تكمن في تحديد زمن السؤال الذي أربك شريحة كبيرة من الطلبة لعدم قدرتهم على التعامل مع الامتحان وفق هذه الآلية، وحرمان الطالب من مراجعة إجاباته أثر سلباً على ثقة الطلبة، وحالتهم النفسية ودافعيتهم نحو الدراسة.

وأوضحوا أن الكاميرات تحد من استخدام الطالب لأي محتوى خارجي عن الاختبار، والميكروفون يقلص فرص الطالب في مشاركة آخرين لمساعدته في الامتحان، فضلاً عن المتصفح المغلق الذي يمنع الطالب من التصفح خلال الامتحان، ويجهض محاولاته للحصول على الأجوبة عبر الإنترنت، معتبرين أن منظومة الامتحانات تشهد عسراً جديداً في نظام المراقبة والتقييم.

التحديد يعوق الطالب

أكد الخبير التربوي الدكتور وافي الحاج، أن الإجراءات التي اعتمدها الوزارة لإدارة العملية الامتحانية شمولية، والوسائل المستخدمة حديثة ومتنامية، تعبر عن ثقافة جديدة في منظومة الامتحانات، فضلاً عن طرائق التقييم والمراقبة، إذ إن الأبناء يؤدون الامتحانات في لجان داخل المدارس، وكذا البيوت بلا مراقبين، في ظل عملية مراقبة محكمة بعدة وسائل ذكية جديدة تعرقل عمليات الإجابات الجماعية، مثل الكاميرات المفتوحة خلال وقت الامتحان، والميكروفون الذي ينقل نداء المراقب، والمتصفح المغلق، فضلاً عن إغلاق جميع المواقع على الطالب خلال الامتحان وتمكينه فقط من مواقع الامتحانات.

وحول إجراء تحديد زمن السؤال، أكد أنه يعوق الطالب ويؤثر في حالته النفسية سلباً، وإذا كان الهدف منه تعليم الطلبة إدارة الوقت، فهذا يؤخذ على القائمين على وضع ضوابط الامتحانات، إذ ينبغي تعليم الطلبة كيفية إدارة الوقت خلال الدراسة في الفصول، وليس خلال الامتحانات، إذ إن وقت الامتحان ذو قيمة كبيرة تحدد مصير الطلبة، موضحاً أنه من الأفضل إلغاء هذا الإجراء وطرح الزمن الإجمالي للامتحان ومنح الطلبة فرصة إدارة وقت الامتحان بأنفسهم. وفيما يتعلق بحظر الطالب من مراجعة إجاباته، أكد أن المراجعة جزء من زمن الامتحان، وحق مشروع للطالب، ومنع أو حظر صلاحيته، إجراء غير عادل، موضحاً أن الاختبارات الدولية، لم تضع مثل هذه القيود عند تقييم الطالب، مؤكداً أنه يجب التعامل مع الامتحان كأداة لقياس مهارات الطالب، بهدف تنميتها وليس الإضرار بها، وكذا تقييم أداء الطلبة فيما درسه من علوم ومعارف، فلا يجوز وضع إجراءات تعجيزية للطالب تؤثر في معدلاته ولا تصل إلى التقييم الدقيق. حظر المواقع

ولكن ماذا أعدت الوزارة لإدارة امتحانات الفصل الدراسي الأول للعام 2020-2021، وهل هي كافية؟ وهل الإجراءات الخاصة بزمن السؤال ومنع الطالب من مراجعة إجاباته مبالغ فيها حقاً؟

في وقفة مع الوزارة، نجد أنها أدارت الامتحانات وفق ثلاثة مسارات، الأول يستهدف طلبة الثاني عشر بمسارية، إذ يؤدون الامتحانات بشكل مباشر في المدارس «إلكترونياً»، وأن امتحانات الإسلامية، والاجتماعيات «ستكون من المنازل، والمسار الثاني يحاكي طلبة الصفوف 4-11، الذين يؤدون الامتحانات من المنازل عن بعد إلكترونياً أيضاً، أما المسار الثالث فيحاكي طلبة الصفوف 1-3 وتم استثناءهم من الامتحانات والاكتفاء بتقييماتهم من خلال ما أنجزوه في الاختبارات التكوينية.

وحول آليات ضبط العملية الامتحانية والرقابة، نجد أنها رصدت 6 ضوابط تُحكم من خلالها قبضتها على العملية الامتحانية، إذ ألزمت الطلبة بفتح الكاميرات خلال الامتحانات، وتشغيل الميكروفونات، فضلاً عن استخدام المتصفح المغلق، لعدم تمكين الطلبة من البحث والاستعانة بالإنترنت عند الإجابات، في إجراء جديد لمنع الإجابات الجماعية في لجان طلبة الثاني عشر، حظرت الدخول لمواقع شبكة الإنترنت في المدارس، خلال الامتحانات من الساعة 9:00 إلى 11:00 Swift Assess صباحاً، خلال الفترة من 22-26 نوفمبر الجاري، على أن يتم السماح فقط بالدخول لموقعي

والمنهل.

.واستخدمت الوزارة تقنيات عالية لمنع حالات الغش والإجابات الجماعية

في امتحان واحد

منحت الوزارة لطلبة الثاني عشر صلاحية العودة للسؤال ومراجعة الإجابة في امتحان اللغة الإنجليزية فقط، شريطة الدخول بترتيب أقسام الامتحان، إذ جاء الاختبار في صورة امتحانين منفصلين إلزاميين، يضم «القراءة» و«الكتابة»، وتحدد لهما 90 دقيقة، بواقع 45 لكل منهما

تحفظ الطالبات

علمت «الخليج» أن وزارة التربية والتعليم، تلقت مخاطبات من عدد من المدارس، تفيد بأن هناك بعض التحديات عند بعض الطالبات في فتح الكاميرا، إذ تحفظت على هذا الإجراء، وطالبن بإعفائهن من فتح الكاميرا

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024.